الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/36/457
S/14649
27 August 1981
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البنود ٥٧ و ٥٨ و ٨٣ من جدول الاعمال المؤقت*
تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٨١ وموجهة الى
الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة
لافغانستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف أن أحيل اليكم رفق هذا بيان حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية المتعلق بمشكلة التسوية السياسية ، والصادر في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ ؛ وأن أرجو منكم تعميم ذلك النص وهذه الرسالة بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في اطار البنود ٥٧ و ٥٨ و ٨٣ من جدول الاعمال المؤقت ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) م. فريد ظريف
القائم بالأعمال

* A/36/150 .

81-21796

المرفـــــق

بيان حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية بشـــأن مشكلة التسوية السياسيـــة
(٢٤ آب/اغسطـــــس ١٩٨١)

١ - يجب أن يكون الهدف الرئيسي والمحتوى الأساسي للتسوية السلمية هو تأمين الوقف التام المضمون للتدخل المسلح وأى تدخل آخر في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستـــان الديمقراطية ، وفي تهيئة الظروف التي تحول دون تجدد مثل هذا التدخل في المستقبل .

٢ - ولما كانت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية على وعي بأن تنفيذ التدخل المسلح في افغانستان وغيره من الأنشطة التخريبية الموجهة ضدها يبدأ أساسا من أراضي باكستـــان فقد اقترحت مرارا على الحكومة الباكستانية ، وتقترح عليها مرة أخرى ، أن يجتمع ممثلـــو البلدين لمناقشة المسائل المتعلقة ببدء المفاوضات بهدف التوصل الى اتفاق لتطبيع العلاقات .

وستكون حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية على استعداد في أثناء هـــذه المفاوضات للنظر في سائر المشاكل المعلقة بين افغانستان وباكستان لتطبيع العلاقـــات الأفغانية - الباكستانية ولكفالة الاستقرار والهدوء .

كما تؤكد حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية من جديد اقتراحها المقدم الـــى حكومة جمهورية ايران الاسلامية لاجراء مفاوضات بهدف وضع اتفاق لتنمية العلاقات الوديـــة والتعاون المتعدد الاشكال والمحقق للفائدة المتبادلة بين الحكومتين ، والذى يشمل مسائل التجارة والتعاون الاقتصادى ، والمرور العابر (الترانزيت) والروابط الثقافية .

ويجب أن تتضمن الاتفاقات التي تبرم بين افغانستان وباكستان وبين افغانستـــان وايران الأحكام المعترف بها عالميا ، فيما يتعلق بالاحترام المتبادل ، والسيادة ، والاستعداد لتنمية العلاقات على أساس مبادىء حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، كمـــا تشمل التزامات محددة يتعهد كل طرف بمقتضاها بمنع القيام من أراضيه ، بأنشطة مسلحـــة أو أية أنشطة عدائية أخرى ضد الطرف الآخر .

٣ - وفي حين ترى حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ان اجراء المفاوضات مع كل من باكستان وايران على اساس ثنائي أمر مفضل ويبشر بالخير اكثر من اى اجراء آخر ، فانهـــا مستعدة لاجراء مفاوضات ثلاثية اذا أعربت باكستان وايران عن رغبتهما في ذلك .

على أن عدم رغبة اى من البلدين السالف ذكرهما في بدء المفاوضات لا يعرقل بـــدء الحوار بين افغانستان والبلد الآخر وابرام الاتفاقات المناسبة بينهما كما لا ينبغي له أن يحول دون اجراء هذه المفاوضات في وقت لاحـــق .

وبناء على ذلك يمكن للبلد الذى يمتنع عن الاشتراك في المفاوضات من البداية أن ينضم اليها أو أن يبدأ مفاوضات مستقلة مع جمهورية افغانستان الديمقراطية ، فيما بعد .

وليس لدى حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية اعتراض على دخولها في مفاوضات ثنائية أو ثلاثية مع حكومتي باكستان وايران، بحضور الأمين العام للامم المتحدة أو ممثله .

٤ - وعلى النحو المحدد في مرسوم رئاسة المجلس الثورى المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨١ وغيره من الوثائق الرسمية المتعلقة بالعفو العام ، ستكفل حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية كل الحرية والحصانة لجميع الافغانيين الذين يعيشون مؤقتا ، لأسباب معينة ، في أراضي باكستان وغيرها من البلدان المجاورة . وعند عودتهم الى الوطن تكفل لهم حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية الأمن ، وحرية اختيار محل الاقامة ، والاشتراك على قدم المساواة في حل مسألة الاراضي على اساس الاصلاح الزراعي . وستوفر لهم كل الظروف الضرورية للعيش والعمل المثمر وممارسة الانشطة الاجتماعية لخير الوطن .

وسيمنح البدو والقبائل ومربو الماشية حق استخدام المراعي على أساس عادل ، فضلا عن حق التحرك بحرية داخل البلد . كما تتجه النية الى السماح بهجرة البدو الموسمية التقليدية من افغانستان الى باكستان وبالعكس دون وضع العراقيل في طريقها .

وتعرب حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية عن موافقتها على مناقشة الجوانب العملية للمشكلة مع جيرانها ، الا أنه اذا لم يرغب بعض الأفغانيين في العودة الى وطنهم تجرى ايضا خلال المفاوضات مناقشة للمسائل المتصلة باستمرار اقامتهم وذلك بغية ابرام الاتفاقات الضرورية .

٥ - ويجب أن تتضمن التسوية السياسية ، كجزء لا يتجزأ منها ، ضمانات دولية يطمأن اليها تكفل احترام الاتفاقات التي يتم التوصل اليها فيما يتعلق بوقف وعدم تكرار التدخل المسلح وغيره من أشكال التدخل في الشؤون الافغانية .

وعلى الدول المقدمة للضمانات أن تمتنع هي نفسها امتناعا تاما عن ممارسة مثل هذا التدخل وأن تستخدم مالها من نفوذ في تعزيز الاتفاقات المبرمة . وتحقيقا لهذا الهدف يمكن أن تعتمد الدول الضامنة وثيقة مناسبة تلتزم بمقتضاها باحترام ومراعاة سيادة افغانستان واستقلالها وسلامتها الاقليمية ومركزها كبلد غير منحاز . أما جمهورية افغانستان الديمقراطية فانها ستؤكد من جديد اخلاصها لسياسة السلم وعدم الانحياز ورغبتها في تنمية الروابط الودية مع جميع البلدان ، ومع جيرانها أولا .

ورغم عدم تحديد جمهورية افغانستان الديمقراطية مسبقا لتكوين مجموعة البلدان الضامنة ، فانها على غرار ما فعلت في الماضي تعتقد انه ينبغي لهذا التكوين أن يتضمن

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية وبعض البلدان الأخرى التي يمكن أن تكون مقبولة لدى افغانستان وجارتيها المتفاوضتين .

ويجب أن يكون وضع الضمانات الدولية وحل سائر المسائل الماسة بمصالح أفغانستان باشتراك حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية . وفي الوقت ذاته ، لا يوجد لدى هذه الحكومة اعتراض على الشروع في مناقشة المسائل المتصلة بوضع الضمانات الدولية في تزامن وتوازن مع المفاوضات الثنائية أو الثلاثية بين أفغانستان وباكستان وايران . ومن الممكن خلال المرحلة الاولى أن تتخذ هذه المناقشة شكل مشاورات غير رسمية متعددة الاطراف ثم تجرى فيما بعد داخل محفل دولي مناسب .

٦ - وفي حالة وقف التدخل المسلح وغيره من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان وضمان عدم تكرار مثل هذا التدخل ، تنعدم الاسباب التي دفعت أفغانستان الى مناشدة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحثه على ارسال القوة العسكرية المحدودة التي أرسلها الى أراضيها . وسيتيح تحقيق التسوية السياسية ، التي تشمل وضع ضمانات دولية ، الفرصة لتحديد نظام وشروط انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، أي الجدول الزمني للانسحاب، عن طريق الاتفاق بين الجانبين الافغاني والسوفياتي . وسيجرى سحب القوات طبقا لمدى تنفيذ الاتفاقات المبرمة . لذلك فان كل تعجيل بابرام وتنفيذ هذه الاتفاقات التي تحول دون التدخل في الشؤون الافغانية هو تعجيل ببدء انسحاب القوات السوفياتية وباتمام هذا الانسحاب، والعكس بالعكس .

٧ - ان حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية تؤمن ايمانا عميقا بأن التسوية السياسية للحالة المحيطة بأفغانستان ، والتي يمكن وضعها وتنفيذها تدريجيا ، لاتخدم مصالح الشعب الأفغاني وشعوب البلدان المجاورة فقط ، بل تؤدى أيضا الى ازالة التوتر من هذه المنطقة كلها .

وفي هذا الصدد ، لا يوجد لدى حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية أى اعتراض على مناقشة النواحي الدولية للمشكلة المحيطة بأفغانستان الى جانب المسائل الخاصة بتعزيز السلم والأمن في منطقة الخليج الفارسي اذا رأت ذلك أغلبية من يحتمل اشتراكهم في مناقشة هاتين المشكلتين . على أن من الضرورى ألا يكون عدم الاتفاق فيما يتعلق بهذه المناقشة المشتركة مبررا لتأخير بداية التسوية السياسية للحالة المحيطة بأفغانستان .

٨ - ان المسألة المتعلقة بنظام الحكم الحالي في أفغانستان وتكوين حكومتها وغير ذلك من المسائل الداخلية لن تناقش في المفاوضات مهما كان شكلها ، ثنائية كانت أو ثلاثية أو متعددة الاطراف ، حين تتعرض هذه المفاوضات لمسألة الضمانات .

ان هذه المسائل لن تحل الآن ولن تحل في المستقبل الا بواسطة الشعب الأفغاني ولا أحد سواه .